

إلى جميع المجتمع والمعارضة الاجتماعية نوجه دعوتنا:
"نرى الحقيقة! نقول لا لتعديل الدستور!"

الساحة السياسية مشغولة هذه الأيام بموضوع مألوف ولكنه في الوقت نفسه مقلق؛ تعديل الدستور. نعم، موضوع مألوف ولكن هذه المرة خطير ومقلق للغاية. هذا الطلب لتعديل الدستور، الذي يستهدف الحياة والوجود والحرية، يستخدم نهجاً مألوفاً: يقسم المجتمع إلى نصفين بطريقة غير متساوية وهرمية، ويجعل جزءاً من المجتمع ضعيف وغير محمي أمام الجزء الآخر.

السلطة تستخدم حجة "حماية العائلة" لزيادة الاستقطاب وتحريك مخاوف المجتمع من أجل جمع الأصوات، حيث يستهدف هذا التعديل الدستوري النساء ومجتمع الميم-العين+. تصف هذه المواطنين بأنهم "منحرفين" وتضع المحجبات في مواجهة مجتمع الميم-العين+. بينما تجعل تمييزاً بين النساء حسب حجابهن، تسعى إلى جلب الكراهية والتقطب إلى المستوى الدستوري. وبالإضافة إلى ذلك، تفتح النقاش حول هذه الكراهية والتمييز من منظور حماية العائلة وحرية الاعتقاد بطريقة مكررة جداً!

نحن نرى من يتحكم في الدمية وليس من الدمية بها! نحن لن نقع في كراهية بعضنا البعض!

يُقدّم تعديل المادة المتعلقة بـ "حماية الأسرة" بوصف المواطنين من مجتمع الميم-العين+ بأنهم "منحرفين" وأنهم "تهديد" للأسرة. إذا تم إدراج هذا الوصف في الدستور، فسيؤدي تشريع الكراهية تجاه مجتمع الميم-العين+ من خلال الدستور، وزيادة العنف ضدهم، وستؤدي إلى حرية التنقل للجنة دون محاكمة عندما يتعرض مجتمع الميم-العين+ للعنف. سيعني ذلك أن الأشخاص من مجتمع الميم-العين+ لن يتمتعوا بحقوق التعليم والصحة والسكن والعمل، ولن يتمكنوا من التنظيم أو التعبير عن أنفسهم. سيقلل من وجود الأشخاص من الميم-العين+ في وسائل الإعلام والثقافة والفن والرياضة، وسيؤدي إلى تعزيز الأقوال التي تشرع الاضطهاد والعنف ضدهم وتروج لها وتكافئها!

مع التغيير، يتم أيضاً إدخال تمييز بين "المرأة المحجبة والغير محجبة" في المادة التي تنظم حرية الدين والضمير. من الغريب أن حرية الدين والضمير تناقش دائماً من خلال أجساد النساء وحجابهن فقط! الظلم الذي تعرضت له النساء المحجبات على مر السنين يتم تمريره بدون استشارتهن. هذا الاقتراح التمييزي الذي يفتح الباب للتساؤل عن سبب وكيفية ارتداء النساء لملابسهن أو تغطية رؤوسهن، يُقدّم للنساء كما لو كان نوعاً من المنة فيما يتعلق بحقوقهن وحريةهن الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، يتم تغليف هذا مع تعديل يتضمن تمييزاً ضد وجود الأشخاص من مجتمع الميم-العين+، ويُقدّم النساء المحجبات و الأشخاص من مجتمع الميم-العين+ جنسياً كما لو كانوا مجموعتين بدون أي تقاطع أو تفاعل بينهم، مما يعمق التقطيب في المجتمع.

إذا تم إدراج هذا التعبير في الدستور، فسيفتح الباب أمام القادرين، أي الرجال، للتدخل في أجساد النساء من خلال الدستور. أولئك الذين أعلنوا أنهم لن يكافحوا العنف ضد المرأة بعد الانسحاب من اتفاقية إسطنبول، سيقومون بتنفيذ الخطوة التالية للسيطرة على النساء من خلال هذا التعديل! من المخالف للدستور أن تنتج اتفاقية تم تكوينها لضمان المساواة والحرية وحق الحياة لجميع الأفراد نفسها تمييزاً وتحمل العنف؛ هذا الاقتراح لتعديل الدستور هو بمعنى الكلمة إلغاء للدستور نفسه!

نحن لا نترك أيدي بعضنا! لن نترك أحداً خلفنا!

ضد الكراهية والعنف الذي يُحاول أن يُنسج بدقة، نحن ننسج الوحدة والحب والسلام والتضامن بدقة. نرفض استخدام حياتنا وأجسامنا وإيماننا وكرامتنا كمادة سياسية. لن نقبل بأن يُعتبر أحداً مذنباً أو عدواً بسبب هويته. نرفض الفكرة التي ترى أنه من حقها تضييق الحياة على الآخرين الذين لا يكونون مثلها، لا يتصرفون كما ترغب، أو لا يفكرون كما تفكر. نعلم أن حياة أخرى ممكنة! من الممكن العيش معاً مع هوياتنا وأفكارنا المتنوعة! علاقتنا ببعضنا البعض، تضامناً، وشاركناً في قصتنا، قوية جداً بحيث لا يمكن تخريبها ببضع جمل مكتوبة بلا مبالاة، حتى لو كانت في الدستور. نرفض من الأساس هذا الاقتراح لتعديل الدستور، وندعو الجميع لقول "لا" لتعديل الدستور!